



## أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)

### *Monetary Policy tools and their reflection on economic growth Analytical study of the Algerian economy during the period (1990-2020)*

أ.د. زيار سمية

ط.د. يحيوي إيمان\*

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي

مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

[zirsomaya@gmail.com](mailto:zirsomaya@gmail.com)

[yahiaouiimane22@yahoo.com](mailto:yahiaouiimane22@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2023/08/31

تاريخ القبول: 2023/08/05

تاريخ الإرسال: 2023/06/01

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بعض أدوات السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، من خلال تحليل واقع السياسة النقدية وتحوّرت إشكالية الدراسة في البحث حول مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، باتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل تطور كل من معدل إعادة الخصم، معدل التضخم والكتلة النقدية بمعناها الواسع، بالاستعانة بمؤشرات للدلالة على السياسة النقدية تمثلت في معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي، وكذا تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي كمثل للنمو الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والملاحظات أهمها أن السياسة النقدية في الجزائر تظل غير كافية لوحدها إذ لا بد من تظافر جهود مختلف السياسات الاقتصادية، سجلت معدلات التضخم تذبذبا طول فترة الدراسة، مع وجود تعارض في تطور نمو الكتلة النقدية بمعناها الواسع والتغير في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة غياب التنسيق بين الجانب النقدي والحقيقي في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** أدوات سياسة نقدية؛ نمو اقتصادي؛ جزائر؛ كتلة نقدية بمعنى واسع.

#### Abstract :

This study aims to analyze some monetary policy tools and their relationship to economic growth; by analyzing the reality of monetary policy. The evolution of the rediscount rate, the inflation rate and the monetary mass in its broadest sense; using indicators to indicate monetary policy represented in the liquidity rate and the monetary stability coefficient; as well as analyzing the development of GDP as a representative of economic growth.

The study reached a set of conclusions and observations; the most important of which is that the monetary policy in Algeria remains insufficient on its own; as it is necessary to combine the efforts of the various economic policies. This is the result of the lack of coordination between the monetary and real aspects in Algeria.

**Key Words:** Monetary policy; Interest rate, Economic growth; Algeria; Critical mass.

**JEL Classification:** O47, E52.

\*مرسل المقال: يحيوي إيمان ([yahiaouiimane22@yahoo.com](mailto:yahiaouiimane22@yahoo.com))



## المقدمة:

تحتل السياسة النقدية بمكانة بالغة الأهمية كونها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وتظهر أهمية السياسة النقدية خاصة أوقات الأزمات الاقتصادية لما تتميز به من قدرة عالية التكيف وبسرعة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، نظرا لتأثيرها وفعاليتها في التحكم في كمية النقود المتداولة في النشاط الاقتصادي، أي السيطرة على العرض النقدي وشروط الائتمان بإدارة البنوك المركزية للسيولة، وذلك من أجل منع الاضطرابات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بهدف تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام، وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي للدولة في المدى القصير، المتوسط والطويل، التي تختلف باختلاف سياسات الدول. وتلعب إدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي دورا مهما في اختيار الأدوات النقدية المناسبة التي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف النهائية للمربع السحري والمتمثلة في: تخفيض معدلات التضخم والبطالة، تحقيق الاستقرار النقدي، والحفاظ على توازن الاقتصاد إلى جانب تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي الذي يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء ووضع الاقتصاد بصفة عامة.

ومما سبق تتمحور معالم إشكالتنا: ما مدى إنعكاس أدوات السياسة النقدية (عرض النقد بمعناه الواسع، معدل

إعادة الخصم، معدل التضخم) على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

لتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية؟
- ما مدى استجابة النمو الإقتصادي للتغيرات التي تحدث في أدوات السياسة النقدية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- يوجد انعكاس لأدوات السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر
- توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى معرفة مدى انعكاس أدوات السياسة النقدية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والمتمثلة في عرض النقد بمعناه الواسع، معدل إعادة الخصم، معدل التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي الممثل عن النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020، ومعرفة حجم تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري وانعكاسها على معدلات النمو خلال فترة الدراسة.

**منهجية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي، في دراسة الإطار النظري لأدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي، من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، أهم أدواتها وأهدافها، ومفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالسياسة النقدية، وكذا استخدام المنهج التحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي لتدقيق المعطيات الاقتصادية المستخدمة في نتائج البحث وتفسيرها.



## I. الإطار النظري للدراسة:

استحوذت السياسة النقدية على اهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين، ما فتح المجال للنقاش على مصراعيه خصوصا مع مطلع القرن العشرين، حيث أصبح موضوع السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

### 1. مفهوم السياسة النقدية:

عرفها الاقتصادي - كينت على أنها مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل. (بن دعاس، 2007، صفحة 86).

كما تعرف السياسة النقدية بأنها: جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر إذا كان أهدافها نقدية أو لا، وكذلك جميع الإجراءات الغير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (الدوري و السامرائي، 2006، صفحة 98).

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية، بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقود بما يتوافق والنشاط الاقتصادي، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

### 2. أدوات السياسة النقدية:

**1.2 الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:** هي الأدوات والوسائل التي تهدف وبشكل غير مباشر للتأثير في عرض النقد، وفقا للسياسة الاقتصادية التي يرمي إليها والتي تتمثل في:

أ. **سياسة سعر إعادة الخصم:** يقصد بسعر إعادة الخصم السعر الذي يتحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية سبق للبنوك التجارية خصمها من عملائها، ويسمى أيضا بسعر البنك (طويل، 2016، صفحة 58).

ب. **سياسة الإحتياطي الإلزامي:** هي نسبة من أموال البنوك التجارية تودع في حساب خاص بكل بنك لدى البنك المركزي من حجم الودائع، وتعتبر الإحتياطات الإلزامية ذات هدف مزدوج وذلك من خلال حماية أموال المودعين من جهة والتأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان من جهة أخرى وتحدد هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة للبلد. (ابرير، 2008، صفحة 42).

ج. **سياسة السوق المفتوحة:** تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة (مسغوني و بلعباس، 2020، صفحة 264):

### 2.2 الأدوات الكيفية (النوعية) للسياسة النقدية:

إلى جانب الوسائل الكمية يستخدم البنك المركزي وسائل كيفية للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في مجالات محددة، نشير إليها على سبيل الذكر وليس الحصر:



أ. سياسة تأطير الائتمان: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العام، وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى. (لطرش، 1993، صفحة 46)

ب. تخصيص التمويل: يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يستطيع أن يقدم مساعدات مالية إلى بعض البنوك بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية (كلاش، نايلي، و بونوية، 2020، صفحة 280).

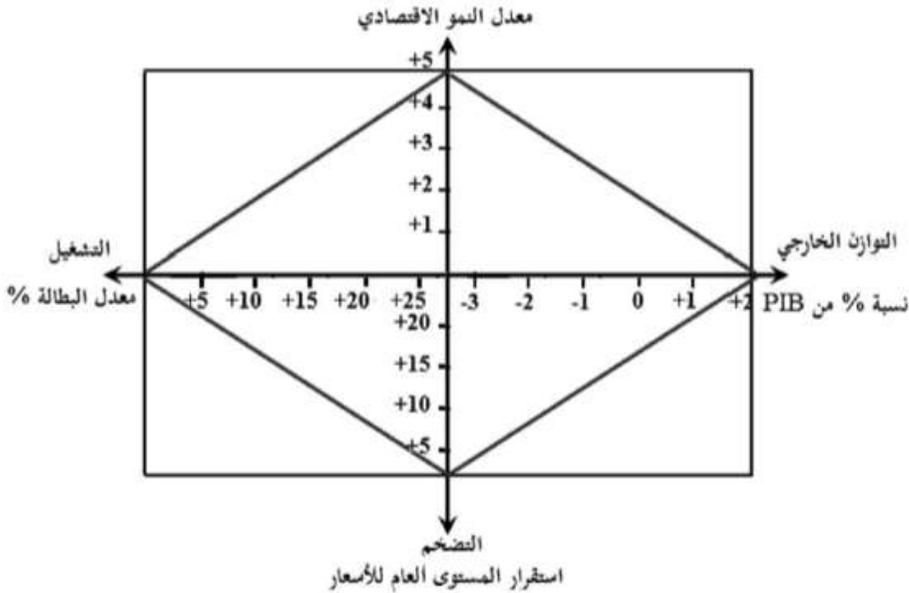
ج. تنظيم القروض الاستهلاكية: إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد.

د. الإقناع الأدبي: ويعني قيام البنك المركزي بإقناع المصارف، وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموماً وذلك لأجل التقييد بالسياسة التي يرسّمها. (مسغوني و بلعباس، 2020، صفحة 204)

### 3. أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف النهائية التي تسعى لها السياسة الاقتصادية العامة، وتتمحور الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (تنظيم وتسيير عرض النقد)، التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق مستوى التشغيل الكامل، تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وتعرف الأهداف الأربعة النهائية بأهداف المربع السحري للاقتصادي الإنجليزي (نيكولا كالدور) من خلال الشكل التالي:

### الشكل 01: الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب المربع السحري (N. KALDOR)



المصدر: <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/77551>



من خلال الشكل يظهر أن استقرار المستوى العام للأسعار يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى مكافحة التضخم، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود، وهنا تصبح مهمة البنك المركزي احتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها. (عبد المطلب ، 2003، صفحة 92) إذ يعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى المؤشرات الاقتصادية الأساسية. إن تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل أو التوظيف يحتاج إلى ضبط من قبل واضعي السياسات الاقتصادية الذي يعتبر من أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى بلوغها على المدى الطويل.

إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو تقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية في زيادة إنتاجية العمل، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاج، ويستخدم الناتج المحلي الخام كأد لقياس النمو. وتحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات يكون من خلال تعويم سعر الصرف وذلك في ظل التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار الذي بدوره يحافظ على قيمة العملة من التدهور، إذ يمكن تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق تدخل السياسة النقدية بأداة إعادة الخصم، لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتشجيع الصادرات. (عبد المطلب ، 2003، صفحة 93)

وعليه وبعد التطرق إلى أهداف المربع السحري لكالدور، نجد مشكل في تعارض الأهداف فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الشامل إحدى الحالات التي توضح ذلك، إذ من الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت.

#### 4. مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الاقتصاديين الذين قاموا بتعريف النمو الاقتصادي، حيث عرف بأنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي والتي ينجم عنها زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أنه لا بد أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني، شرط أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التغير في قيمة النقود (معدل التضخم)، كما يجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية في دخل الفرد على المدى الطويل وليست مؤقتة (حاج و بوسيك، 2021، صفحة 102).

وهدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة (عيساوي و حوحو، 2016، صفحة 118)

#### 1.4 علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي:

اهتمت مختلف المدارس الاقتصادية بالعلاقة بين السياسة النقدية وأدواتها والنمو الاقتصادي، حيث أجمعت جميع هذه النظريات على وجود علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود المتاحة في الاقتصاد فتأثير السياسة النقدية على الأداء الاقتصادي يكون من خلال التأثير في حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق سعر



الفائدة، فزيادة عرض النقود يؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة وهذا بدوره يعمل على زيادة حجم الادخار ومن ثم الاستثمار (عباس و قشام، 2021، صفحة 160).

- يرى النقديون أن العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم النقود تتجه من كمية النقود المعروضة إلى الناتج، مما يعكس الأثر الذي يتركه التغير في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من أن هذه الفرضية تعود في الأصل إلى المدرسة الكلاسيكية حيث يرون أن التغير في عرض النقود هو السبب الرئيسي للتقلبات في مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير، وإلى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل، وكنتيجة لذلك فإن التغير في المستوى العام للأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود (اجري و بابا، 2017، صفحة 34).

- بينما ترى المدرسة الكثرية إلى أن الاقتصاد الذي يعاني من حالة التشغيل الناقص بحاجة إلى زيادة محددة في الطلب الكلي إما عن طريق الانفاق الحكومي أو زيادة عرض النقد، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وهكذا يمكن أن ينتقل الاقتصاد من حالة التشغيل الناقص إلى حالة التشغيل التام، أما في حالة التشغيل الكامل يرى كينز أن الأفراد يميلون إلى الاكتناز بحيث لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي على غرار زيادة في الطلب الكلي، لذا اقترح كينز في هذه الحالة زيادة معدلات الضرائب ورفع أسعار الفائدة لكي ينخفض الطلب على الاستثمار وينخفض معه الإنتاج (كلاش، نايلي، و بونويرة، 2020، صفحة 282).

## II. تحليل انعكاسات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:

### 2. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات حيث سيتم التركيز على بعضها وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأدوات:

#### 1.2 معدل إعادة الخصم:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيما يلي:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل للسلع والخدمات
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات، يجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج وتحويل الصادرات أو إنجاز السكن
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة (بن علي و تومي، 2020، صفحة 54).



أ. تطور معدل إعادة الخصم:

الجدول 01: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل الخصم %	10.5%	11.5%	11.5%	11.5%	15%	14%	13%	11%
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2016-2004	2020-2016
معدل الخصم %	9.5%	8.5%	6%	6%	5.5%	4.5%	4%	3.5%

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، رقم 41 مارس 2018، ص 19 (<https://www.bank-of-algeria.dz>)

الشكل 02: تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول والشكل ارتفاع في معدل الخصم حيث سجل سنة 1990 نسبة 10.5%، ليبلغ معدل 11.5% خلال السنوات 1991، 1992، 1993 على التوالي، ليسجل أقصى معدل له في أواخر سنة 1994 وبداية سنة 1995 بنسبة 15%، ويرجع هذا الارتفاع في معدل الخصم إلى سياسة بنك الجزائر الصارمة للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من التوسع في خلق الائتمان والتحكم في معدل التضخم، لكن ونتيجة لانخفاض أسعار الصرف في هذه الفترة، أفقدت هذه الأداة أهميتها وحلت دون تحقيق الهدف المنشود. في نهاية سنة 1995 انخفض معدل الخصم وسجل نسبة 14%، ليستمر بعدها في الانخفاض بشكل منتظم حيث بلغ سنة 1998 نسبة 9.5% وهي فترة شهدت نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ما يفسر استجابة هذه الأداة للإصلاحات المطبقة في الجزائر ومدى انعكاسها لدعم النمو، ليستمر معدل الخصم في الانخفاض ليصبح



4% من سنة 2004 إلى غاية بداية سنة 2016، ما يبين مدى التحكم في معدل التضخم من خلال الحد من خلق الائتمان، ليستقر بعدها عند نسبة 3.5% من سنة 2016 إلى غاية 2020 وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة، لعدم لجوء المصارف إلى طلب إعادة التمويل من بنك الجزائر.

## 2.2 معدل التضخم:

تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي من خلال استقرار المستوى العام للأسعار، ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتحسين برمجية النقدية لمجالات دورية حيث وضع مجاميع النقود القاعدية كهدف وسيط للسياسة النقدية (حمداني و بناي، 2021، صفحة 61) والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

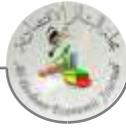
### الجدول 02: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل التضخم %	16.7	25.9	31.7	20.50	29.00	29.80	18.70	5.7
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم %	5	2.6	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.9	3.30
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم	2.90	4.80	6.40	5.60	4.3	2.00	2.40	7.20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org>)

من الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم في الجزائر مرة بمراحل خلال فترة الدراسة، حيث سجل معدل التضخم في الجزائر نسبة 16.7% سنة 1990، بعد ما كان يقدر ب 9.3% سنة 1989 ليصل إلى نسبة 29.8% سنة 1995 وهذا راجع إلى عدة عوامل تمثلت في:

- زيادة الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة.
- ارتفاع تكاليف الواردات
- التخفيض في قيمة العملة الوطنية.



أما بعد سنة 1995 نلاحظ بداية انخفاض معدلات التضخم نتيجة تنفيذ الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي وانهاج سياسة مالية صارمة، تسمح بإعادة الاستقرار النقدي وتنمية الوساطة المالية، وتفعيل الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وتحرير التجارة الخارجية في ظل اصلاح القطاع بصفة عامة.

وبعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نلاحظ انخفاض معدل التضخم حيث انخفض إلى أدنى مستوى له بنسبة 0.3% سنة 2000، ليعود إلى الارتفاع في سنة 2001 بنسبة 4.2% وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية بمعناه الواسع بنسبة 54.10%، ثم عاود الانخفاض في سنة 2002 ليصل إلى معدل 1.4% وهذا بسبب تراجع في نمو الكتلة النقدية إلى 18.10% ليرتفع مجددا إلى معدل 4.3% سنة 2003 وإلى 4% سنة 2004 ليعود إلى الانخفاض سنة 2005 بنسبة 1.4%، ويرجع هذا التحسن في معدلات التضخم إلى سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي، ما سمح بتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وبعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة من خلال اعتماد سياسة نقدية توسعية، بدأت معدلات التضخم في الارتفاع ابتداء من 2006 وهذا راجع إلى ارتفاع التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية لسنة 2008، ليبليغ معدل التضخم 8.9% سنة 2012 وهو أعلى معدل منذ 2000 وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، وزيادة الأجور وما نتج عنها من زيادة الطلب على السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ثم نلاحظ انخفاض في معدل التضخم سنة 2014 حيث سجل نسبة 2.92% مقابل 3.30% سنة 2013، نتيجة الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة للتمويل بعيدة عن الإصدار النقدي، ليعاود الارتفاع سنة 2015 و 2016 ليصل إلى نسبة 6.4% ويرجع ذلك إلى الأزمة النفطية وما نتج عنها من انخفاض في أسعار الصرف، وارتفاع أسعار السلع كالبنزين والمازوت وارتفاع أسعار الغاز والكهرباء.

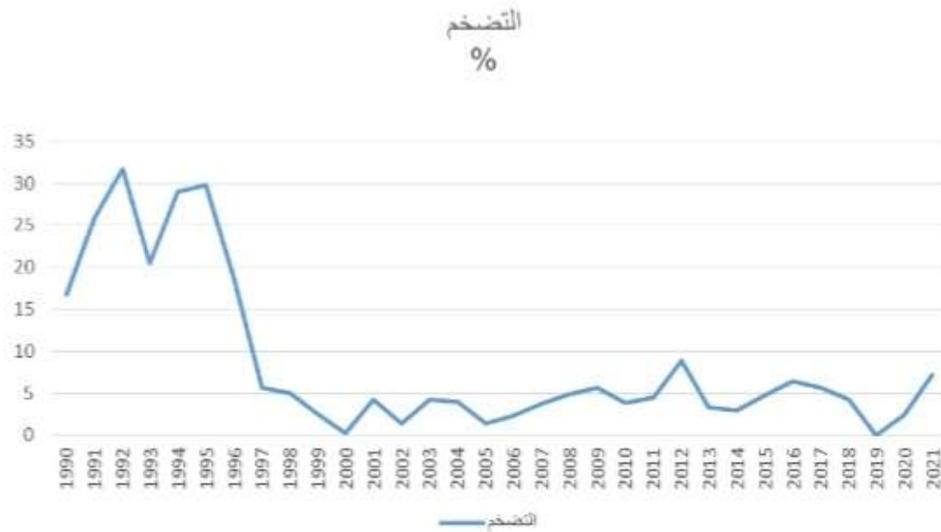
أما سنة 2018 سجل معدل التضخم نسبة 4.3% نتيجة لجوء الدولة إلى التمويل التقليدي، ليشهد معدل التضخم أدنى مستوى له بنسبة 2% سنة 2019 وهذا راجع إلى تفشي أزمة جائحة كورونا وما خلفته من خسائر مالية على مستوى العالم عامة والاقتصاد الجزائري خاصة، ليعود إلى الارتفاع سنة 2020 و 2021 بنسبة 7.2% والذي يعود بالأساس إلى النقائص في ضبط الأسواق وهيمنة معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وارتفاع الأسعار نتيجة ندرة المواد الاستهلاكية. وهذا يدل على علاقة التضخم ومدى استجابته للتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات المطبقة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ما يؤكد العلاقة الموجودة بين أدوات السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

فرغم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار النقدي إلا أن معدلات التضخم لا زالت متذبذبة نسبيا.

والشكل الموالي يوضح ذلك:



الشكل 03: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

3. تطور الكتلة النقدية M2 والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)

الجدول 03: تطور الكتلة النقدية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)

معامل الاستقرار النقدي	معدل السيولة % M2/GDP	معدل نمو الناتج الخلي الإجمالي GDP %	الناتج المحلي الإجمالي GDP (الوحدة مليار دينار)	معدل نمو الكتلة النقدية M2 %	الكتلة النقدية (الوحدة مليار دينار)	السنوات
0.136-	61.77	0.80	555.8	11.40	343.32	1990
0.169-	49.11	0.2-	844.49	20.80	414.74	1991
0.044	51.94	1.8	1048.20	31.30	544.45	1992
0.033-	50.10	2.10-	1165.99	7.30	584.18	1993
0.082-	45.31	0.9-	1491.50	15.70	675.92	1994
0.165-	37.16	3.8	1991.60	9.50	739.89	1995
0.098-	33.00	4.1	2570.00	16.60	848.25	1996
0.078	36.08	1.1	2780.19	18.30	1003.13	1997
0.147	42.37	5.1	2830.50	19.60	1199.47	1998
0.004-	42.20	3.2	3238.19	13.90	1366.76	1999
0.091-	37.82	3.8	4123.51	14.10	1559.91	2000

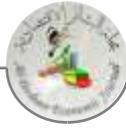


0.552-	5.68	3.00	42271.13	54.10	2403.06	2001
8.499	62.72	5.6	4522.77	18.10	2836.87	2002
0.001	62.81	7.2	5252.32	16.30	3299.45	2003
0.051-	59.26	4.3	6149.11	10.50	3644.29	2004
0.082-	53.82	5.9	7561.98	11.70	4070.44	2005
0.053	57.28	1.7	8501.63	19.60	4870.07	2006
0.096	64.09	3.4	9352.88	23.10	5994060	2007
0.015-	62.98	2.4	11043.70	16.00	6955.96	2008
10.125	73.16	1.6	996.80	4.8	7292.96	2009
0.798-	69.05	3.6	11991.56	13.50	8280.74	2010
0.012-	68.05	2.9	14588.97	19.90	9929.18	2011
0	67.95	3.4	16209.59	10.90	11015.13	2012
0.05	71.72	2.8	16647.91	8.40	11941.50	2013
0.092	8.20	3.8	17228.59	14.40	13663.91	2014
0.034	82.00	3.7	16712.68	0.30	13704.51	2015
0.038-	78.83	3.2	17525.10	0.80	13816.30	2016
0.02	80.53	1.3	18594.11	8.40	14974.23	2017
0.017-	79.06	1.1	21041.10	11.10	16636.71	2018
0.033-	80.54	1.00	20500	0.80-	16510	2019
0.184	96.52	5.10-	18380	7.40	17740	2020

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

### 1.3 تحليل تطور عرض النقود بمعناه الواسع خلال الفترة (1990-2020):

عرفت الكتلة النقدية تطوراً متسارعاً، وهذا منذ بداية الإصلاح النقدي مع معدلات نمو متباطئة للكتلة النقدية من 1994-1999، بهدف التحكم في كمية النقود والإصدار النقدي، إلا أن الواقع جاء عكس ذلك، حيث أدت السياسة التوسع النقدي والدعم الحكومي لتغطية العجز في الميزانية العامة، وقد استمرت الكتلة النقدية بمعناها الواسع في الارتفاع، حيث ارتفعت بين سنتي 1994 و 2000 بالرغم من أن السلطات اتبعت سياسة التقشف وتقليص حجم الانفاق العام خلال هذه الفترة، وكذا تجميد الأجور وتخفيض قيمة الدينار نتيجة الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات النقدية الدولية من أجل الحد من نمو الكتلة النقدية والتي من بين أهدافها إعادة الاستقرار النقدي (كروش و قرين، 2021، صفحة 54) استمرت الكتلة النقدية بمعناها الواسع في الارتفاع، حيث بلغت سنة 2001 قيمة



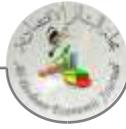
2403.06 مليار دج لتقفز أربعة أضعاف تقريبا سنة 2010 بقيمة 8280.74 مليار دج، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط التي عززت احتياطات الصرف من النقد الأجنبي خاصة في الفترة من 2000 إلى 2014، باعتباره أحد مقابلات الكتلة النقدية والتي وجهت إلى تغطية البرامج التنموية، بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي أقره رئيس الجمهورية (2001-2004)، وهذا ما شهدته معدل نمو الكتلة النقدية من ارتفاع وصل إلى 54.1% وهذا راجع إلى الزيادة المسجلة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما نلاحظ تباطؤ في نمو الكتلة النقدية سنة 2005، راجع إلى الصرامة في تسيير السيولة المتداولة في الاقتصاد من طرف البنك المركزي، ليعود معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع بين سنتي 2006 و 2007. حيث قدرت نسبة النمو في الكتلة النقدية بحوالي 19.60% و 23.10% على التوالي، وذلك تزامنا مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من (2005-2009)، في حين تم تسجيل انخفاض غير مسبوق في وتيرة التوسع النقدي في سنة 2009، ويرجع ذلك إلى أثر الأزمة العالمية على الاقتصاد الجزائري وما أنجر عنها من انخفاض في أسعار المحروقات ومداخلها، هذا ما أثر سلبا على نمو احتياطات الصرف الرسمية. (حاج و بوسيكبي، 2021، صفحة 105)

شهدت معدلات نمو الكتلة النقدية تطورا ملحوظا مع بداية سنة 2010، نتيجة تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو (2010-2014)، من أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني. وفي سنة 2015 عرفت معدلات نمو الكتلة النقدية نمو شبه منعدم حيث سجلت نسبة 0.3% وبمقدار 13704.51 مليار دج، مقارنة بسنة 2014 حيث سجل نسبة 14.40%، ويرجع هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في سنتي 2015 و 2016 على التوالي بنسبة 0.80% سنة 2016 نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، وهذا الانخفاض في فائض السيولة المصرفية دفع ببنك الجزائر إلى القيام بتغيير جذري في إدارة سياسته النقدية باستعمال أدوات ضخ السيولة ابتداء من أوت 2016. أما سنة 2017 عرف نمو الكتلة النقدية تحسنا ملحوظا بمعدل نمو يساوي 8.40%، والسبب وراء التوسع النقدي راجع بالأساس إلى قروض النظم المصرفي الموجهة للدولة وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة ببنك الجزائر ثم القروض الممنوحة للاقتصاد.

لتواصل الكتلة النقدية نموها حيث بلغت سنة 2018 مقدار 16636.71 مليار دج وبمعدل نمو 11.10%، لتشهد بعد ذلك انخفاض رهيب مع تسجيل معدل نمو سالب للكتلة النقدية سنة 2019 بنسبة -0.8%، هذا الانخفاض السالب راجع إلى أزمة جائحة كورونا وما خلفته من عجز في رصيد ميزان المدفوعات وتقلص في فائض السيولة المصرفية، لتعود الكتلة النقدية للارتفاع سنة 2020 بمقدار 17740 مليار دج وبمعدل نمو 7.40%، نتيجة تحسن رصيد ميزان المدفوعات.

### 2.3 تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020):

شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تباينا خلال فترة الدراسة، حيث عرف نمو الاقتصادي ارتفاعا مستمرا في فترة التسعينيات حيث انتقلت من 555.8 مليار دج في سنة 1990 إلى 3238.19 مليار دج خلال سنة



1999، كما نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت منخفضة وسلبية خلال السنوات الأولى من التسعينيات إلى غاية 1994، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية بداية من أواخر الثمانينات، إضافة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامجي التعديل الهيكلي والتثبيت الهيكلي وما رافقهما من انكماش اقتصادي الذي كان سببا في ضعف هذه المعدلات (شرفاوي و مختاري، 2020، صفحة 999)

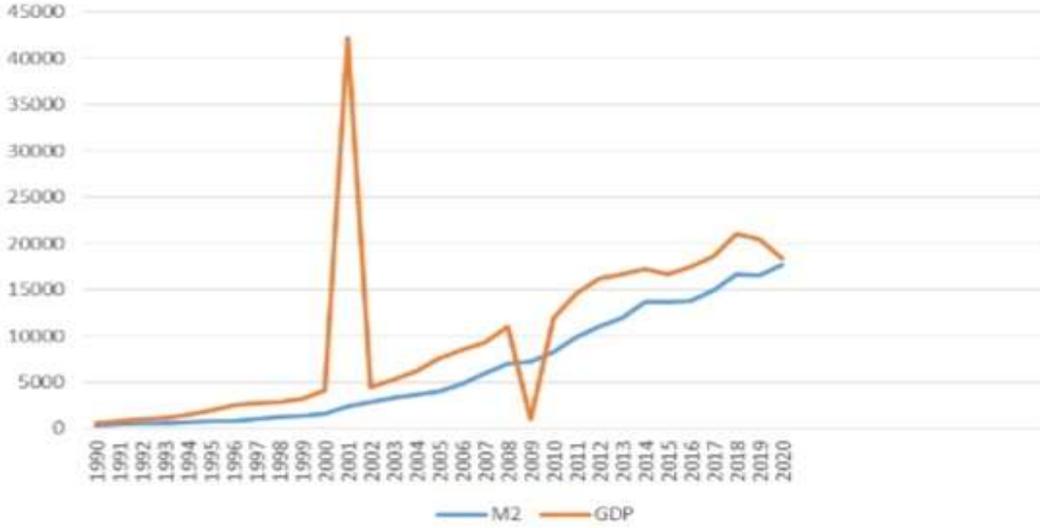
أما خلال الفترة 2001 إلى 2003 عرف معدل النمو الاقتصادي نموا منتظما وإيجابيا حيث سجل ارتفاعا من 3% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003 وهذا بفضل قطاع المحروقات الذي يعد بمثابة المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. وعلى العموم نلاحظ تطور ملحوظ لمعدلات النمو الاقتصادي من فترة الألفينيات إلى غاية 2008، وهذا راجع إلى الارتفاع الغير مسبوق لأسعار المحروقات بالإضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إلا أن الأزمة المالية سنة 2008 وما نتج عنها من انخفاض في أسعار النفط، أثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي حيث سجل نسبة 1.6% كأدنى معدل سجل خلال الفترة مقابل 2.40% في سنة وبمقدار 996.80 مليار دج.

بعدها نلاحظ تذبذب في معدل النمو الاقتصادي جراء عدم استقرار أسعار النفط إلى غاية 2014، حيث بلغ إجمالي النمو الاقتصادي 17228.59 مليار دج وبمعدل نمو بلغ 3.8%، أما خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2018 فقد تم تسجيل زيادات متتالية في النمو الاقتصادي نتيجة تطبيق الدولة لسياسة نقدية توسعية سعت خلالها إلى ضخ سيولة في الاقتصاد عن طريق منح القروض للاقتصاد بهدف إنعاش الاقتصاد ودفع عجلة التنمية. أما سنة 2019 سجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 1% جراء أزمة 2014 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، ليشهد معدل النمو تدهورا وبمعدل سالب سنة 2020 بنسبة -5.10%، وهذا راجع إلى أزمة جائحة كورونا وما خلفته من اضطرابات وخسائر على مستوى الاقتصاد الوطني عامة والنمو الاقتصادي خاصة.

وعليه نستنتج أن الأدوات السياسية النقدية في الجزائر أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بسبب ميزة الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي مرتبط بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط والذي يعتبر من أهم محددات النمو في الجزائر، فأى تذبذب في أسعار النفط ينعكس على النمو الاقتصادي، والشكل الموالي يوضح تطور كل من عرض النقد بمعناه الواسع والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).



### الشكل 04: تطور حجم الكتلة النقدية M2 والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

### 3.3 تحليل تطور معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

لتحليل معدل السيولة في الجزائر خلال فترة الدراسة نقوم بإجراء مقارنة بين تطور نمو الكتلة النقدية وتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يظهر لنا من خلال الجدول أنه في أغلب سنوات فترة الدراسة تجاوز معدل السيولة 50% مما يدل على الإفراط في الإصدار النقدي، أي أن معدل نمو الكتلة النقدية يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يفسر ارتفاع معدلات السيولة المحلية مع عدم وجود ما يقابلها من الإنتاج الحقيقي، وهذا ما نلاحظه خلال الفترة (1990-1999)، حيث نلاحظ تذبذبات في معدل السيولة ولكن بنسب متقاربة تقريبا ففي سنة 1990 كان معدل السيولة 61.77%، وهذا راجع إلى قيام بنك الجزائر بتمويل العجز في ميزانية الدولة، أما سنوات 1991 حتى 1993 نلاحظ أن معدل السيولة يساوي تقريبا 50% ما يفسر تطبيق الجزائر للإصلاحات من قبل صندوق النقد الدولي، أما من سنة (1994-1999) نلاحظ انخفاض في معدل السيولة وهذا راجع للسياسة المتبعة من قبل السلطة النقدية والمتمثلة في اتباع سياسة انكماشية مفادها تحقيق الاستقرار النقدي، ثم من (2000-2006) نلاحظ ارتفاع وانخفاض في معدل السيولة، ففي سنة 2002 سجلت نسبة 62.72% وهذا راجع إلى عائدات البترول أما سنة 2004 و2005 نلاحظ انخفاض من جديد في معدل السيولة، أما سنة (2006-2009) شهدت هذه الفترة ارتفاع في معدل السيولة وهذا تزامن مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يتطلب ضخ أموال ضخمة في الاقتصاد، لتتخفف مجددا في سنوات 2010 و2011 و2012 بنسب 69.05% 68.05% 67.95% على التوالي، لترتفع في سنة 2013 بنسبة 71.72% ثم لتعاود الانخفاض سنة 2014 بنسبة 8.20%، وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط. لتعود إلى الارتفاع مجددا من سنة 2015 إلى غاية 2020.



أما بالنسبة إلى معامل الاستقرار النقدي أو ما يسمى بالضغط التضخمي، فيتضح لنا من خلال الجدول عدم وجود توافق بين التغيير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ما يفسر عدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال طيلة الفترة الماضية، حيث سجلت معدلات سالبة وأخرى موجبة بعيدة عن المستوى المطلوب للاستقرار النقدي، ما عدا سنة 2012 أين تم تسجيل معدل استقرار نقدي كامل يساوي 0، وبالتالي نلاحظ أن في السنوات 2000، 2001، 2004، 2005، 2008، 2010، 2011، 2016، 2018، 2019 كان الاقتصاد الجزائري يعاني من حالة انكماش، أما في السنوات الأخرى التي تجاوز فيها معامل الاستقرار الواحد فهذا يدل على أن الاقتصاد في حالة تضخم. وهذا استنادا إلى النظرية الكمية للنقود فهذا المؤشر يبين وجود ضغط تضخمي في حالة الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ففي الحالة التي يكون فيها معامل الاستقرار مساويا إلى الصفر معناه وجود استقرار نقدي، أما في الحالة التي يكون فيها معامل الاستقرار أقل من الصفر أي أن الاقتصاد في حالة ركود، والحالة التي يكون فيها معامل الاستقرار أكبر من الصفر فإن الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية (دعمي و تباي، 2020، صفحة 48)

#### الخلاصة:

إن السياسة النقدية في الجزائر بمثابة حجر الأساس الذي تقوم عليه مختلف السياسات الاقتصادية الكلية التي عرفت منعطفا آخر بصدر قانون النقد والقرض 10/90 والأمران المعدلان له، والتي تعتبر نقطة تحول في المنظومة المصرفية ومرحلة حاسمة من مراحل السياسة النقدية لإعادة هيكلة النظام المصرفي، حيث حاولنا من خلال الدراسة إبراز انعكاس أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال تحليل معدل إعادة الخصم ومعرفة أهمية هذه الأداة في تحقيق هدف السياسة النقدية وكذا تحليل معدل التضخم، ودراسة العلاقة بين مؤشر الكتلة النقدية بمعناها الواسع والناتج المحلي الإجمالي كممثل عن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بالاستعانة بمؤشرات متمثلة في كل من معدل السيولة ومعامل الاستقرار النقدي.

ومن خلال ما تم عرضه في إطار الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن السياسة النقدية في الجزائر تظل غير كافية لوحدها إذ لا بد من تضافر جهود مختلف السياسات الاقتصادية.  
- استجابة أدوات السياسة النقدية المدعومة بالإصلاحات للنهوض بالقطاع المصرفي من خلال استعمال الأدوات الغير المباشرة كتفعيل أداة معدل إعادة الخصم الذي قدر ب 3.5% من سنة 2016 إلى غاية 2020 والذي تميز خلالها بالاستقرار.

- سجلت معدلات التضخم عموما تذبذبا طول فترة الدراسة.

- وجود تعارض في تطور نمو الكتلة النقدية بمعناها الواسع والتغير في معدلات النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة غياب التنسيق بين الجانب النقدي والحقيقي في الجزائر.



- التبعية المفرطة لقطاع المحروقات والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية جعل الانعكاس المنتظر من أدوات السياسة النقدية دون المستوى المطلوب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدلات النمو، وهذا ما لاحظناه طول فترة الدراسة في تحليل تطور السياسة النقدية باختلاف الأوضاع والمدة الزمنية.

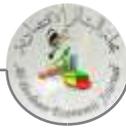
- استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات التي تحدث في متغيرات السياسة النقدية، وهذا إن دل إنما يدل على العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تسعى لبلوغه من خلال السياسة النقدية التي تعتبر مجال من مجالاتها، وهذا ما لاحظناه من خلال الدراسة ويؤكد صحة الفرضيات.

**التوصيات:**

- لا بد من تدعيم التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى.
- العمل على تطوير السوق المالي ما يسمح لأدوات السياسة النقدية من تأدية تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية.
- الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات من خلال التنوع في إيرادات الدولة والاعتماد على قطاعات أخرى أكثر حيوية كالقطاع الزراعي والسياحي مثلا.

#### قائمة المراجع:

- El Hassani Hafid; Idriss Ouali ;(2023) ; L'impact de la politique monétaire sur la croissance économique au Maroc une étude économique avec le model ARDL ; International journal of Accounting Finance ; Volume 4.
- Bendahmane Mohammed Amin ; Bouchtara Mahdi ; l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie ; Revue Finance et Marchés ; Volume 2 ; Numéro 1.
- العابد شرفاوي، و مصطفى مختاري. (2020). اثرالسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة دراسات وابحاث، المجلد 12(العدد 4).
- بن عليّة فتيحة، تومي صالح.(2020). تحليل وتقييم ادوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر .مجلةاقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد 22.
- بهاء الدين طويل. (2016). دورالسياسات المالية والنقدية في تحقيق النموالاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010. جامعة الحاج لخضر باتنة.
- جمال بن دعاس. (2007). السياسة النقدية في النظامين الإسلاميوالوطني دراسة مقارنة (الإصدار الطبعة الأولى). الجزائر: دارالخلدونية.
- (2021) حمداني معمر، بناي مصطفى. السياسة النقدية كالية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017. مجلةالمتندى للدراسات والابحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد (02)



- خديجة عباس، و اسماعيل قشام. (2021). اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع الاشارة إلى حالة الجزائر بالاعتماد على بيانات البنابل للفترة 1980-2018. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12(العدد 02).
- خيرة اجري، و عبد القادر بابا. (2017). دراسة قياسية لاثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014. مجلة المالية والاسواق، المجلد 4(العدد 1).
- تباي امال. (2020). واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض. دعمي محمد، الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 1990-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01.
- رميسة كلاش، الهام نايلي، و موسى بونويرة. (2020). أثرالسياسة النقدية على النموالاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1974-2018. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 11(العدد 1).
- زكرياء الدوري، و يسرى السامرائي. (2006). البنوك المركزية والسياسات النقدية. الأردن: دار اليازوري.
- سليمان ربيعة حاج، و حليلة بوسيككي. (2021). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2018. مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 06(العدد 01).
- سهام عيساوي، و فطوم حوحو. (2016). تاثيرالسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. مجلة الباحث الاقتصادي(العدد 05).
- سهام مسغوني، و رابح بلعباس. (2020). اثرالسياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة قياسية لبعض الدول العربية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20(العدد 01).
- صلاح الدين كروش، و ربيع قرين. (2021). اثرادوات السياسة النقدية في معدلي النمو والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2017. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11(العدد 2).
- طاهر لطرش. (1993). محاولة تعريف السياسة النقدية في المرحلة الانتقالية على اقتصاد السوق في الجزائر. الجزائر.
- محمد ابرير. (2008). السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.